

المغرب يضع القواعد الضامنة للتعبير عن تعددية الفكر في الإعلام السمعي – البصري

04-01-2008  
:”الرباط - الخليج“

قال خالد الناصري وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية ، إن وضع القواعد الضامنة للتعبير عن تعددية تيارات الفكر والرأي في الإعلام السمعي البصري شكل أحد الإصلاحات النوعية الأساسية المصاحبة لعملية تأهيل وتحديث الفضاء السمعي البصري الوطني.

وأضاف الناصري الذي كان يتحدث في البرلمان، أن هذه القواعد تتوخى حفظ حق المواطن في إعلام نزيه ومحايد وموضوعي، يمكنه من تكوين رأيه وقناعاته بكل حرية، وكذا تمكين وسائل الإعلام العمومية من تنفيذ دفتر التحملات في مجال ضمان تعددية التعبير عن تيارات الفكر والرأي، والولوج العادل للهيئات السياسية والنقابية والمهنية والاجتماعية للإعلام السمعي البصري العمومي.

وأوضح الناصري أنه تم وضع هذه القواعد بموجب قرار الهيئة العليا في إطار من التشاور، وبناء على استمارة مدققة وجهت ل45 منظمة ومؤسسة سياسية ونقابية ومهنية، وبعد إجراء استشارات وخبرات خارجية ودولية، مشيراً إلى أن أهم ما يميز القواعد الواردة في هذا القرار كونها تتجاوب مع طبيعة المشهد السياسي والنقابي والمهني الوطني، وتعتمد معايير مركبة تراعي التمثيلية داخل البرلمان، دون أن تمس بجوهر التعددية وذلك بحفظ حق الهيئات غير الموجودة بالبرلمان في الاستفادة من الإعلام السمعي البصري العمومي. وقال إن المستفيدين من هذه القواعد هم الأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية والمنظمات ذات التمثيلية في المجال الاقتصادي والمنظمات الاجتماعية الوطنية.

وشدد الناصري على أنه يتم تدبير الولوج إلى وسائل الإعلام السمعية البصرية على أساس تصنيف ثلاثي يضم أعضاء الحكومة وأحزاب الأغلبية البرلمانية، وأحزاب المعارضة، والأحزاب غير الممثلة في البرلمان.

وأضاف الناصري أن المبدأ المرجعي لتوزيع الولوج جاء على شكل مركب وينص على أنه يجب ألا يتجاوز مجموع تدخلات أعضاء الحكومة وأحزاب الأغلبية ضعف المدة الزمنية المخصصة لأحزاب المعارضة، وأن يعادل الوقت المخصص للأحزاب غير الممثلة في البرلمان 10 في المائة من مجموع الوقت المخصص للحكومة وأحزاب الأغلبية والمعارضة.

وأوضح أن البرامج المعنية بموضوع التعددية هي مختلف أصناف الإعلام السياسي “النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية ومختلف البرامج المتعلقة بممارسة الحقوق السياسية